مجلة العلوم التربوية
كلية التربية – الجامعة الأسمرية الإسلامية
المجلد (5)، العدد (1) (2024)

تصور مقترح لدعم دور القيادات الجامعية في تفعيل البرامج الإرشادية التربوية والنفسية في الجامعات الليبية لتحقيق الأمن المجتمعي

فاطمة عبد الحميد المبقع
قسم معلم فصل، كلية التربية، الجامعة الأسمرية الإسلامية، زليتن، ليبيا.
hayanoor09@gmail.com

المستخلص

هدف البحث إلي اقتراح تصور وفقاً لرؤية الباحثة يُؤمل أن يكون أنموذجاً عملياً استرشادياً، يُسهم في تعزيز ودعم دور القيادات الجامعية في تفعيل البرامج الإرشادية التربوية والنفسية في الجامعات الليبية، لتحقيق الأمن المجتمعي، نظراً لأهمية ما تُشكله هذه البرامج من دور فاعل في تعزيز مقومات التماسك المجتمعي لدى الطلبة، وما تُسهم به في إحداث التنمية الفكرية المتعلقة بالتوجيه المحفز؛ بما يحفظ الاعراف والقيم الاجتماعية ويوجه نحو تعزيز الانتماء والهوية والحفاظ على وحدة وتماسك المجتمع ويُحارب ويحد من السلوك المنحرف، وكل ما يهدد السلم والأمن المجتمعي، ويعتمد البحث الحالي على تحليل الأدبيات والدراسات التربوية التي تداولت أدوار القيادات التربوية في تحقيق الأمن المجتمعي من خلال المنهج الوصفي التحليلي التطويري، وفي ضوء تساؤلات الدراسة وأهدافها. ويُقدم البحث مجموعة توصيات أهمها ضرورة إنشاء هيئة من القيادات الأكاديمية تتحمل مسؤولية التخطيط للأمن المجتمعي عبر برامج الإرشاد النفسي والتربوي، ووضع الوسائل وتحديد سُبل تحقيقها تضم ممثلين عن الأجهزة الأمنية داخل الجامعة، ومختصي الشريعة والاخصائيين في علم النفس والتربية بالإضافة إلى علم الاجتماع.

الكلمات المفتاحية: الأمن المجتمعي، أدوار القيادات التربوية، البرامج الإرشادية التربوية والنفسية.

مقدمة

لقد كان الأمن وما زال هاجساً شاغلاً للأفراد والجماعات والأمم، يسعون لتحقيقه بشتى الوسائل والسبل، كونه العامل الأساس لحفظ الوجود الإنساني، ولذلك فلا بقاء لمجتمع متين البنية، مزدهر النمو، ومستقر الأوضاع، إذا لم تتحقق له سبل الطمأنينة والرفاهية والتغلب على العوز والمرض والجهل، ولكي تتحقق هذه الأهداف كان لا بد من تحقيق الأمن المجتمعي.

ومعيار الأمن المجتمعي منوط بقدرة المؤسسات الحكومية والأهلية في الحد من الجريمة، والسلوكيات السيكوباتية (الضد اجتماعية) والتصدي لها، وأن حماية الأفراد والجماعات من مسؤوليات الدولة من خلال فرض النظام وبسط سيادة القانون بواسطة الأجهزة القضائية والتنفيذية، واستخدام القوة إن تطلب الأمر؛ ذلك لتحقيق الأمن والشعور بالعدالة التي تعزز الانتماء إلى الدولة بصفتها الحامي والأمين لحياة الناس وممتلكاتهم وآمالهم بالعيش الكريم.

ولم تعد الأجهزة الأمنية وحدها المسؤولة عن الحفاظ على أمن المجتمع ومكتسباته، وإن كان يقع عليها الجزء الأكبر من المسؤولية، فقد أضحت المؤسسات التربوية والتعليمية على وجه العموم، والجامعية على وجه الخصوص، لها المسؤولية الأكبر في هذا المضمار، متمثلة في قياداتها ودورهم في تنمية الوعي الأمني، وتوفير بيئة آمنة إيجابية من خلال تفعيل كل ما تملكه الجامعات من برامج تربوية، ارشادية، ومعرفية، وامكانيات بحثية، وانشطة عملية، وكوادر أكاديمية في تخصصات مختلفة، وعلاقات مجتمعية. لذا تعد البيئة الجامعية بمثابة البيئة الملائمة والحاضن النشط لتنمية قيم الامن المجتمعي من خلال أدوار قياداتها ومسؤولياتهم في إيجاد ثقافة أمنية اجتماعية لدى المتعلمين، وتبصيرهم ببعض أنماط السلوك الذي يمكن أن يؤدي إلى انحرافهم. وحتى تقوم هذه المؤسسات بدورها في دعم الأمن المجتمعي، كان لزاماً عليها الاهتمام بتقديم برامج إرشادية تربوية نفسية تتضمن المعارف والمهارات والقيم والاتجاهات والمبادئ والأفكار التي تجعل من المتعلم فرداً صالحاً ومواطناً منتمياً لمجتمعه، ومُثله وقيمه العليا. وما توفره هذه البرامج من ثقافة واعية وناضجة حول مفاهيم المواطنة، والسلم الاجتماعي، والتعايش وقبول الآخر، واعتماد النهج السلمي في المطالبة بالحقوق، وتحمل المسؤولية تجاه الوطن، والإيمان بالوسطية والاعتدال في فهم أحكام الدين وتطبيقاته، والتأكيد على السلوك القويم. كما توجه الجامعة عبر قياداتها الطالب وتساعده على تعلم منهج الحياة الاجتماعية السليم، كونها أقدر على تلمس المشكلات التربوية والاجتماعية، وذلك كجزء من تحقيق وظيفتها في خدمة المجتمع عبر تنفيذ برامجها في التوعية الإرشادية، والتربية المدنية لتعزيز وعيه، ووقايته من اختراق أمنه الاجتماعي، ومن كل العادات والسلوكيات الخاطئة المهددة للسلم والتعايش المجتمعي.

وفق ما سبق، جاء هذا البحث لوضع تصور يهدف إلى تعزيز دور القيادات الجامعية في تفعيل البرامج الإرشادية التربوية والنفسية، يؤمل أن تكون إضاءات في بيان أهمية هذا الدور في تحقيق الأمن المجتمعي.

مشكلة البحث

يأتي هذا البحث في ظل المتغيرات التي يشـــهدها عالمنا المعاصـــر، والتي زعزعت الكثير من القيم والثوابت الاجتماعية، وطالت بالتشـــويه والتحريف المنهجية الوســـطية في التعامل مع قضـــايا الفكر وتطبيقاته، فضلا عن بروز قيم الغلو والتطرف، البعيدة كل البعد عن قيم الدين ومبادئه الإنسانية السامية، إذ أصـــبح الأمن المجتمعي مطلباً ملحاً، ورافداً من روافد الأمن بمفهومه الشـــامل لا يمكن تجاهله، فهو الباعث على شـــعور الفرد والمجتمع بالطمأنينة والحماية، والمنظور الأمني الجديد والمطلوب في مرحلة التغيرات المعاصـرة، يقتضـي إشـراك كافة جهود مؤسـسـات المجتمع وخاصـة تلك المهتمة بأعداد وتنفيذ برامج الإرشاد النفسي والتربوي التوعوي، ولعل أهمها المؤسسة الجامعية من خلال قاماتها القيادية لتشكل منظومة متكاملة تحمي المجتمع من التحديات الأمنية الداخلية، والدخائل المهددة للأمن المجتمعي التي أحدثت شـــرخا في الأمن النفســـي والاجتماعي لأفراد المجتمع، فحل الخوف بدل الأمن، والقلق بدل الطمأنينة، والتشـرذم بدل الاسـتقرار والسـكينة. ولا تؤدي القيادات في الجامعات دورها بمعزل عن برامجها التربوية والإرشـــادية، هذه البرامج التي يفترض أن تتضـــمن منظومة من القيم والمعارف والمهارات التي تسهم في فهم واستيعاب مقومات الحياة الاجتماعية السليمة، والتي بدونها يصعب على الإنسان المساهمة الفاعلة في بناء مجتمعه، والمسـاهمة في رقيه وتقدمه والحفاظ على منجزاته وقيمه ومبادئه النبيلة، وتنميته اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وفكرياً، بما يحقق أمن المجتمع.

ومن خلال بعض الدراسـات التي تناولت دور القيادات التربوية بشـكل عام والقيادات الجامعية بشـكل خاص في تحقيق الأمن المجتمعي كدراســـة هنادي الهنداوي (2022)، وأثير الكوري (2021)، وزين العابدين؛ فاطمة الهادي (2020)، ودراسة الصـالح؛ والمولى (2020)، ودراسة فاضـل إبراهيم (2018)، ودراسة منار عرفة (2015)، أشارت عبر نتائجها إلى ضرورة ممارسة القيادات التربوية المسؤولة لدورها في تعزيز الأمن المجتمعي وتنمية روح الانتماء الوطني، وأهمية تطوير أدوار القادة التربويين في تحقيق الأمن المجتمعي في كافة المؤسسات التربوية، وأكدت دراسة عيد الصحبين؛ محمد الرصاعي (2018)، أن الجامعة لها دور فاعل في تعزيز القيم الاجتماعية لدى الطالب، والحد من الســـلوك المنحرف المُهدد للأمن المجتمعي بكافة أشـكاله المتعددة، وتقع عليها مسـؤولية تفعيل الإرشـاد الطلابي خاصـة وأنهم أكثر الفئات المسـتهدفة أو أكثر الفئات التي تكون عرضـة للانسـياق وراء الأفكار المضـللة والسـلوك المنحرف والعدواني.

وقد يتغافل القيادي الجامعي عن مسؤولياته ودوره كمرشد في ترسيخ قيم المجتمع ومعتقداته واتجاهاته، ورفع قيم الولاء والانتماء وتعزيز الأمن الفكري بتشكيل عقول الطلبة نحو المقدرة على وزن الأمور بموازين

النقد البناء، والتمييز والتمحيص لمختلف مدخلات الثقافة على عقيدتهم ومبادئهم الاجتماعية والوطنية السائدة، أو يخل بواجبه في تحقيق الهدف من التعليم في مؤسسات التعليم العالي ألا وهو صقل شخصية الفرد والوصول بها إلى الصلاح والكمال من خلال العمل وفق برامج إرشادية موجهة لتحقيق الأمن الذي ينعكس على سلامة وطمأنينة الجميع في مختلف مجالات الحياة، ولعل الأمن المجتمعي يتأثر بدرجة كبيرة بأمن الطالب الجامعي الفكري والسلوكي مما يستوجب تفعيل دور القيادات الجامعية في تحصين ووقاية المتعلمين من الانحراف عن مسارات أمن الوطن ومعتقدات المجتمع الدينية والاجتماعية، وتنمية مقدراتهم في مواجهة التغيرات الفكرية والثقافية المتسارعة التي قد يتبناها الطلبة من خلال وسائل متعددة تنعكس على أفكارهم ومعتقداتهم مما تُشكل لديهم سلوكيات قد تكون منحرفة ومختلفة عن عقيدتهم ونظمهم التي تسير عليها مجتمعاتهم.

وعليه، فإن مشكلة البحث الحالي تتحدد من خلال السؤال الآتي:

ما التصور المقترح لدعم دور القيادات الجامعية في تفعيل البرامج الإرشادية التربوية والنفسية في الجامعات الليبية لتحقيق الأمن المجتمعي؟

والذي ينبثق منه الأسئلة الآتية:

1 ـ ما أهمية الحاجة إلى الإرشاد التربوي والنفسي في ضوء مفهوم الأمن المجتمعي؟

2 ـــ ما دور القيادات الجامعية في تعزيز الأمن المجتمعي من خلال تفعيلها لبرامج الإرشاد التربوي والنفسي؟

3 ـــ ما درجة ملاءمة التصور المقترح في دعم دور القيادات الجامعية لتفعيل البرامج الإرشادية لتحقيق الأمن المجتمعي من وجهة نظر اصحاب الاختصاص؟

أهمية البحث

- تكمن أهمية البحث في الدور الذي يُمثله الإرشاد التربوي والنفسي كونه أصبح ضرورة اجتماعية وأمنية وسياسية ملحة، لان من خلاله يتعلم المواطن كيف ينظم سلوكه ضمن أطر معينة، وكيف يكون قادراً على مقاومة نزاعاته الانفعالية ويضبطها.

- تُسلط الضوء على ماهية الأمن المجتمعي وما يمكن أن تقوم به المؤسسة الجامعية من خلال قياداتها من دور إرشادي لوقاية الشباب الجامعي من مخاطر التهديدات المحتملة للسلم الاجتماعي، من خلال تنويرهم بالانحرافات الفكرية والسلوكية المنتشرة، وكيفية مواجهتها والتحصن منها ومعالجتها.

- وضع تصور مقترح يؤمل أن يكون أنموذجاً عملياً استرشادياً لدعم أدوار ومسؤوليات القيادات الجامعية داخل الجامعات في تفعيل البرامج الإرشادية لتحقيق بيئة إيجابية آمنة داخل المؤسسة الجامعية وخارجها.
- الخروج بجملة من التوصيات بهذا الشأن، والتي تُعزز الشراكة بين الأجهزة الأمنية والمجتمع المدني في تحقيق التكامل؛ للوصول إلى مقاصد السلم والأمن المجتمعي.
- تأتي أهمية هذه الدراسة في حداثة موضوعها، إذ يُؤمل أن تُقدم إضافة معرفية للمكتبات العربية؛ يُستأنس بها في توفير آفاق علمية وبحثية للباحثين والمختصين في المجالات المعنية بأدوار القيادات التربوية في تعزيز السلم والأمن المجتمعي، من خلال ما تقدمه من برامج تُعنى بالإرشاد والتوجيه النفسي والتربوي؛ لإحداث التغير الإيجابي المطلوب خاصة وأن هناك ندرة – حسب علم الباحثة – في الدراسات التي تناولت موضوع الدراسة الحالية.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تقديم تصور مقترح لدعم دور القيادات الجامعية في تفعيل البرامج الإرشادية التربوية والنفسية في الجامعات الليبية لتحقيق الأمن المجتمعي من خلال:

- توضيح أهمية الحاجة إلى الإرشاد والتربوي والنفسي في ضوء مفهوم الأمن المجتمعي.
- الوقوف على أهم أدوار القيادات الجامعية في تعزيز الأمن المجتمعي من خلال تفعيلها لبرامج الإرشاد التربوي والنفسي.
- تعرف درجة ملاءمة التصور المقترح في دعم دور القيادات الجامعية لتفعيل البرامج الإرشادية لتحقيق الأمن المجتمعي من وجهة نظر أصحاب الاختصاص.

منهجية البحث

يُعد هذا البحث دراسة نظرية تحليلية تطويرية، يعتمد في إنجازه على الأسلوب الوصفي المكتبي التوثيقي؛ بهدف جمع البيانات من بعض الأدبيات والدراسات السابقة والمراجع العلمية ذات الصلة؛ لإيجاد وصف دقيق للظاهرة، كما استخدمت الباحثة المنهج التطويري بتقديم تصور مناسب وخطة تنفيذية كاملة وفق رؤية الباحثة تُعزز دور القيادات الجامعية في تفعيل البرامج الإرشادية التربوية والنفسية في الجامعات الليبية، وصولاً لتحقيق الأمن المجتمعي في ضوء امكاناتها وظروفها والعوامل المحيطة بها.

مصطلحات البحث

- **الأمن المجتمعي هو** الحالة التي يشعر فيها الناس أفراداً أو جماعات بالاطمئنان وزوال الخوف نتيجة لتماسك المجتمع وتكافله ضد كافة أشكال التهديدات والمخاطر التي تُهدد سلامة أفراده في دينهم

وأنفسهم وعقولهم وأعراضهم بما يضمن لهم تحقيق وحدة المجتمع وصيانة نظمه والحفاظ على مقدراته ومكتسبات (براهيمي؛ ساعي، 2021).

و**تُعرف الباحثة الأمن المجتمعي إجرائياً بأنه:** مناخ اجتماعي صحي يتمتع به الفرد، يسمح بإيجاد بيئة تعليمية إيجابية داخل المؤسسة الجامعية، ويعطي شعورا بالطمأنينة بغياب الأخطار التي تهدد وجوده داخل مجتمعه أو امتلاك الوعي لمواجهة تلك الأخطار في حالة ظهورها.

- **تعرف الباحثة القيادات الجامعية إجرائياً بأنهم:** أساتذة الجامعة الذين شغلوا مناصب إدارية عليا كالعمداء مثلاً، أو رؤساء أقسام أو جامعات.
- **تعرف الباحثة البرامج الإرشادية التربوية والنفسية إجرائياً بأنها:** مخطط تربوي منظم يُقدم الخدمات الإرشادية المباشرة وغير المباشرة بشكل فردي وجماعي للمسترشدين، يتكون من جملة من الخبرات البناءة التي تساهم في ترشيد السلوكيات نحو التكيف مع المعايير والضوابط المجتمعية والتي تساهم في تحقيق الشعور بالأمن والسلم الاجتماعيين.
- **تعرف الباحثة التصور المقترح لهذه الدراسة إجرائياً بأنه** مجموعة من الاجراءات التنفيذية والإرشادات الضرورية، تقدم للقيادات الجامعية بالجامعات الليبية، بهدف دعمهم في تفعيل البرامج الإرشادية التربوية والنفسية من خلال دورهم (الوقائي، التربوي، العلاجي) لتحقيق الأمن المجتمعي.

الإطار النظري

المبحث الأول: أهمية تفعيل الارشاد النفسي والتربوي في ضوء مفهوم الأمن المجتمعي

يرتبط الأمن المجتمعي ارتباطاً وثيقاً بالجهود التي يقدمها المجتمع المتعلقة بالرعاية النفسية والسياسات التربوية، عبر مؤسساته ذات العلاقة لأهمية ما تقوم به من أدوار تكاملية مع المؤسسات الأمنية، وما تقدمه من برامج إرشادية تدعم الشعور بالانتماء والمواطنة، ففي الوقت الذي تنطلق الجهود الأمنية نحو مكافحة السلوكيات الضد اجتماعية (السيكوباتية)، فإن جهود الإرشادات التربوية والنفسية المقدمة من قبل المؤسسات الاجتماعية والتعليمية تنطلق من محور محاربة الإرادة المهددة للسلم والأمن المجتمعي لدى الأفراد مما يجعلهم غير راغبين في ممارسة السلوكيات المضادة لأمن المجتمع من ناحية، ومن ناحية أخرى يجعلهم أكثر وعياً وأقدر على مواجهتها ومحاربتها عبر منافذها من إشاعة أو ما تبثه وسائل التواصل المختلفة المهدد للأمن المجتمعي والمسببة لمشاعر الخوف والهلع وفقدان الثقة بأجهزة الدولة ومؤسساتها(إبراهيم، 2018). بالتالي فإن برامج الإرشاد التربوي والنفسي تُعد كوابح اجتماعية تهدف إلى تشريب أفراد المجتمع المعايير والقيم التي تُحافظ على أمن المجتمع واستقراره وذلك عبر

وسائل تقوم تحت رعاية مؤسسات تتمتع بثقة أفراد المجتمع واحترامه والمتمثلة في مؤسسات التعليم الجامعي.

ولهذا السبب، أصبحت الحاجة للبرامج الإرشادية المجتمعية ذات الإطار التربوي والنفسي، ضرورة من ضرورات الحياة العصرية، وأصبح المجتمع بحاجة ماسة لتوفير بيئة مجتمعية واعية قادرة على إدراك المخاطر التي من الممكن أن تؤدي إلى شرخ في النسيج المجتمعي، وتقوية المناعة الفكرية للأفراد من الرسائل المحملة بكثير من الزيف والمهدد لتماسك الأمن المجتمعي، خاصة ونحن أمام إعلام جديد من دون قيود أو حواجز يُعرف بشبكات التواصل الاجتماعي يجعل القائم بالاتصال هو الذي يُقرر اتجاه وهدف الرسالة.

ويجدر الإشارة إلى أن دور الارشاد التربوي والنفسي عبر مؤسسات المجتمع المعنية بتقديم هذه الخدمات قائمة على النظرية البنائية الوظيفية التي ظهرت في القرن التاسع عشر، ويتضح ذلك في إشارة النظرية البنيوية الوظيفية الحديثة لـــ كوبنهاجن (Copenhagen)، التي يتزعمها المفكر البريطاني باري بوزان (Barry Buzan)، الذي أشار صراحة الى الأمن المجتمعي وأن القوة الأمنية عبر أجهزتها لا تمثل فقط الأساس في تحقيق الأمن، فهناك قطاعات أخرى، وفواعل تُساهم في تحديده كالقطاع الاجتماعي والتربوي والذي يتناول قضايا الهوية، والديانات، وحقوق الإنسان، والبيئة، فهي كلها تُسهم في بناء الأمن وتصب مجملها في قالب واحد هو احترام حقوق الإنسان وتحقيق أمنه داخل مجتمعه، فلم تعد النظرية الأمنية أحادية الجانب، بل تطورت تبعاً لتطور المجتمعات لتغدو نظرية الأمن الشامل منهجاً متكاملاً تتشارك فيها كافة المؤسسات الاجتماعية؛ لتعمل بتناغم وتكامل بما يُحقق أمن المجتمع وراحته واستقراره وتعزيزه (السويدي، 2016).

وتكمن أهمية دور الإرشاد التربوي والنفسي كونه أصبح ضرورة اجتماعية وأمنية وسياسية ملحة، لأن من خلاله يتعلم المواطن كيفية تنظيم سلوكه ضمن أطر محددة، وكيفية تكوين مقدرته على مقاومة نزاعاته الانفعالية وضبطها، وكيفية جعلها أكثر تكيفاً مع معايير مجتمعه وقوانينه والمبادئ والنظم القائم عليها. التي تحول دون انحرافه عن المسلك الاجتماعي القويم. ويجب إن ترتبط القاعدة التي تنطلق منها عمليات الإرشاد النفسي والتربوي ارتباطاً وثيقاً بغريزة المحافظة على البقاء وتتضمن الحاجة إلى الأمن كونها محرك الفرد لتحقيق أمنه، والحاجة إلى شعور الفرد أنه يعيش في بيئة صديقة، مشبعة للحاجات وأن الآخرين يحبونه ويحترمونه ويقبلونه داخل الجماعة، وأنه مستقر وآمن أسرياً، ومتوافق اجتماعياً، وأنه مستقر في سكن مناسب وله مورد رزق مستمر، وأنه آمن وصحيح جسمياً ونفسياً، وأنه يتجنب الخطر ويلتزم الحذر ويتعامل مع الأزمات بحكمة ويأمن الكوارث الطبيعية، ويشعر بالثقة والاطمئنان.

ولتحديد أهمية دور الإرشاد التربوي ودور الإرشاد النفسي في تحقيق الأمن المجتمعي سيتم بيان ذلك على النحو الآتي:

أ) أهمية دور الإرشاد التربوي في تحقيق الأمن المجتمعي:

إن التربية من أجل الأمن المجتمعي، والتربية من أجل السلام، والتربية من أجل التفاهم العالمي، أصبحت من الأهداف الكبرى التي يجب أن تأخذ طريقها إلى التطبيق العملي، وهذا الأمر أصبح من المبادئ المهمة التي تقوم عليها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، إذ لابد للتربية من العمل على إقامة دعائم السلام المجتمعي والدولي، وتحقيق دعائم الأمن السياسي والاقتصادي (عباس، 2017).

ويأتي أهمية دور الإرشاد التربوي لكون التربية الأساس الطبيعي للأفراد الذين تتشكل عبرها هويتهم وتتطور مهاراتهم وخبراتهم من خلالها، بدءاً من الأسرة وخلال مراحل التعلم المختلفة، كلها أدوار تربوية تتشكل من خلالها عوامل بناء للمجتمعات التي يعيشون فيها وأمنها وتحديثها، ويأتي دور التربية من خلال تفعيل دورها في المشاركة الاجتماعية، وتنمية قيم الانتماء الوطني، وتعزيز قيم الأخلاق والمبادئ التي تحدد مفاهيم المسؤولية الأمنية الفردية، فلا نحسب أحدا يجادل في كون العالم اليوم يعاني من أزمة حادة ترتبط بمستوى أمنه واستقراره لأسباب تتعلق بتأخر الدور التربوي على مستوى المؤسساتي ذات العلاقة، وربما لا أحد يُجادل في كون السبب الرئيس في ذلك يرجع إلى اضطراب المفاهيم والمواقف واعتلال القيم والأخلاق والمبادئ المشتركة التي يقع على مؤسسات التربية مسؤولية ترسيخها خاصة فيما يتعلق بالبعد الاجتماعي والبعد المعنوي (الاعتقادي أو الفكري).

ويُشير عادل عبد الصمد (2019)، أن أول الخطوات التي يجب أن نبني عليها برامج الإرشاد التربوي هي التي ترتكز على تنمية البعد الاجتماعي والذي يهدف إلى توفير الأمن للمواطنين بقدرٍ ينمّي لديهم شعوراً بالانتماء والولاء لوطنهم، وزيادة إدراك إنجازات الوطن واحترام تراثه الذي يمثل هويته وانتماءه الحضاري، واستغلال كافة المناسبات الوطنية التي تساهم في تعميق الانتماء، والعمل على تشجيع إنشاء مؤسسات المجتمع المدني لتمارس دورها في اكتشاف المواهب، وتوجيه الطاقات، وتعزيز فكرة العمل التطوعي لتكون هذه المؤسسات قادرة على النهوض بواجبها كداعم للجهود الرسمية في مختلف المجالات، ومراعاة أوضاع الفئات المهمّشة في المجتمع، وخلق حالة من التكيف والتوازن الأسري، ومحاربة الجريمة والسعي إلى إيجاد بيئة آمنة وسليمة للعيش المشترك للجميع، وحماية الفئات الأكثر عرضةً للعنف، مثل النازحين والأطفال والنساء والسجناء، وتعزيز الصحة المجتمعية من خلال توفير كل الوسائل والخدمات للشؤون الصحية (عبدالصمد، 2019).

بالإضـــافة الى تعزيز البُعد المعنوي (الاعتقادي أو الفكري)، والذي يهدف إلى احترام المعتقد الديني بصـفته العنصـر الأسـاسـي في وحدة الأمة، ومراعاة حرية الأقليات في اعتقادها، احترام الفكر والإبداع، والاحتفاظ بالعادات والقيم الحميدة التي استقرت في وجدان الأفراد.

وعلى ضـــوء ما ســبق ذكره فإن البرامج القائمة على الإرشـــاد التربوي والتي يُؤمل منها تحقيق الأمن المجتمعي يجب أن تسعى إلى:

- تعزيز مقومات التماسـك المجتمعي وذلك من خلال تعزيز الانتماء إلى وطن أو مجتمع واحد، فالأمن المجتمعي بما يقدمه للمواطن من أسـباب الطمأنينة والرفاهية يتطلب من هذا المواطن مسـاهمة فعالة في تحقيقه انطلاقاً من شـــعور راســـخ لديه بأن ما ينعم به غيره من الخير إنما ينعم به هو أيضـــاً، وأن ما يصـيب غيره من شـر يرتد عليه أيضـاً، وأواصـر الألفة والتماسـك هي العامل الجامع والخيط الناظم بين أفراد المجتمع الواحد.
- الإجماع والتوافق على مبادئ سلوكية وأخلاقية واحدة، يشترك في الإقرار والعمل بها جميع المواطنين، وهو ما يتحقق من خلال غرس الثوابت الدينية والوطنية الصـحيحة التي تضـمن نمو المجتمع واسـتقراره، كأن يشعر كل مواطن فيه انه مسؤول يتحمل قسطاً من الأمانة، وهو ما يقتضي ضميراً يُراعي الله والناس والنفس من خلال المبادئ والقيم التي تضبط هذه المحاسبة.
- تحرص على حث المؤسـسـات الأمنية والتربوية الكفيلة بتوجيه الإنسـان ومسـاعدته على التشـبع بنمط الحياة الاجتماعية الآمنة.
- تُعمق مفهوم الأمن الشـامل من خلال تأصـيل الانتماء والولاء والمسـؤولية، والتعريف بأهمية سـيادة المناخ الأمني الإيجابي حيث تسود السلامة والسلام والأمن والأمان (براهيمي؛ ساعي،2021).
- تُحقق الأمن الوقائي عبر التبصـــير بأهمية الثقافة القانونية حتى يعرف المواطن حقوقه وواجباته، والتبصـير بأسـاليب مواجهة النشـاط والسـلوك المهدد للأمن المجتمعي، وتعزز المناعة أمام المنافذ التي تبث الشائعات.
- تعمل على إشاعة قيم التسامح، ونبذ العنف باعتبارها الصـور المثلى التي يخضـع فيها الفرد قناعاته الخاصة لضرورات الحياة المشتركة والاعتراف بتنوع الآراء والقناعات وبضرورة التوفيق بين تبايناتها.
- تعمل على انتقاء الأسـاليب التربوية الناجحة وتذكر على وجه الخصـوص الأسـاليب القائمة على فتح الحوار مع البنين والبنات (الطلاب والطالبات) ومناقشـتهم على النحو الذي يفتح الباب واسـعاً لمعرفة قضاياهم ومشكلاتهم، وإيجاد الحلول المناسبة لها بأسلوب مؤدب محترم، وألفاظ متخيرة، وجدال بالتي هي أحسن، وتصحيح ما قد يشوب أفكارهم من مفاهيم خاطئة.

◄ تبث روح المراقبة والخوف من الله في نفوس الناشئة إذ أن الرقابة الذاتية تُعد من أنجح الوسائل في تحقيق الصلاح والسعادة للأفراد والمجتمعات.

ب) أهمية دور الإرشاد النفسي في تحقيق الأمن المجتمعي:

يعمل الإرشاد النفسي على تعزيز الحالة النفسية للفرد، فالحالة النفسية مثل: القلق، أو الحزن، أو الخوف...، لها تأثير كبير على دافعية الشخص بطرق مختلفة عن الآثار التي يسببها مزاج السعادة والفرح وقد تتأثر الحالة النفسية بالأحداث الحياتية والاخبار المتداولة وغيرها، وعلى ضوء ذلك فإن دور الإرشاد النفسي لتحقيق الأمن المجتمعي يتضح من خلال التالي: _

▪ أن الإرشاد النفسي يُسهم في كيفية إدراك الأشخاص وتفسيرهم للأحداث التي تتفاعل وتؤثر على الحالة النفسية للفرد، فالإدراكات والتفسيرات السلبية تُسهم في جعل مزاج الشخص سيئا أما التفسيرات الإيجابية تُحسن من مزاج الشخص وتزيد من حسة بالسلامة والأمان.

▪ وجود الإرشاد النفسي يُسهم في الحد من مخاطر الكوارث والاسهام في تعزيز قدرات الأشخاص في التكيف النفسي والاجتماعي من خلال المواجهة الفعالة والتعاضد المجتمعي مع ما يحصل، وتهيئة الأفراد والعائلات والمجتمعات نفسياً لمواجهة الأزمات ويُعزز قدرتهم على التحرك والمواجهة، وقد يحفز المجتمعات على توظيف المزيد من مواردها في أنشطة التأهب للكوارث للتخفيف من آثارها (بلعج، 2017).

▪ يؤهل الإرشاد النفسي الأفراد ليجعلهم أقدر على التعامل الجديد مع الكوارث والحفاظ على الأفراد من الاضطرابات التي تحصل لهم بسبب الخوف والهلع.

▪ يعمل الإرشاد النفسي على تجنب سلوك النفور الاجتماعي، من خلال عمل دعم البناء النفسي للفرد لتقوية الشخصية وتعزيز الصلابة النفسية لدى الأفراد والمجتمعات في تقبل الواقع والتعايش معه والعمل على تجاوز المشكلة بصلابة وثبات نفسي عالي، حيث يعتبر الهدف الرئيس للدعم النفسي هو التخفيف من المعاناة الجسدية والعاطفية مثل الخوف والحزن والهلع...، والتي قد تصيب الأفراد والمجتمعات.

▪ يُساعد الإرشاد النفسي على توفير الاحتياجات النفسية والاجتماعية للأفراد (الحاجات الفسيولوجية – احتياجات السلامة والأمان–الاحتياجات النفسية – احتياجات الحب والانتماء–احتياجات التقدير– احتياجات تحقيق الذات–احتياجات سمو الذات الحاجة إلى تقديم خدمة للمصلحة العليا والعامة) (بلعج، 2017).

▪ يعمل الإرشاد النفسي على توفير وتأمين أجواء الأمان والاستقرار والسكينة وعدم الخوف. مما يدعم الفرد في مواجهة مخاوفه الأمنية والمستقبلية، وينعكس بالتالي على المجتمع، باعتبار الأمن الفردي

والجماعي متداخلان، ومكملان لبعضهما البعض، فأمن الفرد هو أمن الجماعة، وما يُفسد أمن الفرد يُفسد بالتأكيد أمن الجماعة، والعكس صحيح، لكون الأمن الاجتماعي هو محصلة تراكم خبرات الأمن الفردي.

▪ للإرشاد النفسي دور في رصد ومراقبة متغيرات الأمن المجتمعي عبر تحري مستوى مشاعر الأمان لدى أفراد مجتمع ما. هذه المشاعر التي تتدنى إلى حدودها الدنيا في المجتمعات المتعرضة للمهددات التي تقوض الاستقرار والسلم الاجتماعي سواء كانت هذه المهددات واقعية أم متخيلة.

كما وأن هناك أبعاد أساسية ينطلق منها الإرشاد النفسي لعل أهمها:

- الشعور بالتقبل والحب وعلاقات المودة والرحمة مع الآخرين.
- الشعور بالانتماء إلى جماعة والمكانة فيها والمسؤولية الاجتماعية اتجاهها.
- الشعور بالسلامة والسلام.

وحتى تكون برامج الإرشاد النفسي مُحققة للفاعلية المرجوة لتعزيز الأمن المجتمعي يستدعي ضرورة وضع منهج وقائي يهدف إلى حماية الافراد وتعزيز الثقة لديهم، والقدرة النفسية في التحمل والمواجه لان الدعم النفسي المبكر الذي تُقدمه برامج الإرشاد النفسي هو عامل وقائي يُساعد الأشخاص على التكيف بطريقة أفضل مع الظروف ويُعزز قدرتهم على التفاعل بشكل أفضل، لان إهمال ردود الفعل الانفعالية قد يخلق ضحايا سلبيين بدلاً من ضحايا ناشطين.

من خلال ما تم عرضه، يتضح أنه من المهم أن ننظر بمزيد من الاهتمام إلى الدور الإرشادي التربوي والنفسي كدور فاعل في بناء منظومة الأمن المجتمعي، باعتبار أن مسؤولية الأمن المجتمعي هي مسؤولية تعاضدية بين الأفراد والجماعات والمؤسسات، ومن الضروري التعاون بين كافة المؤسسات الاجتماعية والتربوية لتحقيق الأمن والاستقرار وتجنب الانحرافات السلوكية والفكرية، من أجل بناء قواعد الأمن والنظام الاجتماعي. كما لا يُمكن تجاهل أهمية الدور الذي يجب أن تقوم به المؤسسات التي تقوم على تقديم خدمات التوجيهات والإرشادات النفسية والتربوية، والمتمثلة في ما تقدمه مراكز الإرشاد والسياسات المعمول بها في المدارس والجامعات، والتي عليها إيجاد ثقافة أمنية اجتماعية لدى المتعلمين، وتبصيرهم ببعض أنماط السلوك الذي يمكن أن يؤدي إلى انحرافهم، ومن المفترض أن تقوم هذه المؤسسات بتقديم مناهج تربوية تتضمن المعارف والمهارات والقيم والاتجاهات والمبادئ والأفكار التي تجعل من المتعلم فرداً صالحاً، ومواطناً منتمياً لأمته ومُثلها وقيمها العليا. **المبحث الثاني: دور القيادات الجامعية في تعزيز الأمن المجتمعي من خلال تفعيلها لبرامج الإرشاد التربوي والنفسي**

إن الجامعة المعاصرة لم تعد مجرد مؤسسة أكاديمية تعول عليها المجتمعات أهمية تعليمية وبحثية فحسب، بل هناك أدواراً أخرى للجامعات اليوم في مجال الأمن المجتمعي لا تقل أهمية عن دورها

الأكاديمي. فقد توصلت دراسة العابدين؛ وعبدالهادي (2020)، الى أن الأنشطة الإبداعية والبرامج الإرشادية للجامعة لها تأثير إيجابي في مساعدة الشباب الجامعي على اتخاذ القرار، والإدراك الصحيح لاحتياجاتهم ومشكلاتهم والمساهمة في حلها (العابدين؛ عبدالهادي، 2020). كما أكدت دراسة فاضل إبراهيم (2018)، إلى أن الاهتمام باحتياجات الشباب، وتنمية المعارف العلمية لديهم، وتحقيق التعاون بين الجامعة ومؤسسات المجتمع، ومساعدة الشباب على التفكير السليم، ساعد في تنمية قيم المواطنة والالتزام وعزز أمنهم النفسي والاجتماعي (إبراهيم، 2018).

إن حجم المسؤولية المجتمعية للجامعة تفرض على قياداتها الجامعية القيام بأدوار مستجدة على مستوى انشطتها داخل الجامعة القيادية والتربوية بحيث تكون هادفة مرنة، تعتمد على عمليات التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة والتقويم بهدف الوصول الى تحقيق الاهداف المنشودة من أي برامج أو انشطة تعمل على ضبط وتدريب الطلاب في السيطرة على سلوكياتهم وتوعيتهم للقضايا المهددة للأمن والسلم المجتمعي، وارشادهم لحفظ النظام والأمن داخل الجامعة وخارجها باعتبارهم مصدراً أساسياً للمعرفة والتوجيه.

وتعتبر برامج الإرشاد التي تعدها الجامعات من أهم البرامج التي تسهم في تعديل أفكار الشباب واكسابهم المهارات والخبرات الجامعية والحياتية وذلك من خلال حزمة من الأنشطة الجامعية الوقائية منها والعلاجية والنمائية، بجانب الخدمات الفردية التي تقدم للطلاب بهدف مساعدتهم على أداء أدوارهم الاجتماعية، والثقافية، والتعليمية، والفكرية.

كما إن قيمة الإرشاد أصبحت واقع ملموس وحقيقة في التعليم سواء الجامعي أو ما قبل الجامعي، فهو يؤثر تأثيراً إيجابياً لخطورة الأفكار التي تبث للشباب من خلال وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الاعلام الحديثة والذي يفرض أهمية كبيرة لبرامج الإرشاد النفسي والتربوي لإعداد الشباب الإعداد السليم حتى يُصبحوا مواطنين صالحين نافعين لمجتمعهم بعيداً عن الأفكار الهدامة والمهددة للأمن المجتمعي.

وترى منار عرفة (2015)، أن الشباب الجامعي باعتبارهم ينتمون الى نظام تعليمي معين، ويتهيئون لشغل مكانة اجتماعية ومهنية محددة، عليهم أن يدركوا ما يحدث في المجتمع المحيط بهم، وما يحدث من مستجدات في العالم الخارجي. لذا فإن البيئة الثقافية للطالب الجامعي، فضلاً عن إدراك الطالب لدوره المستقبلي في مجتمعه، يُشكلان عاملين مهمين في تحديد مسئوليات الجامعة تجاه الأمن المجتمعي وقيم المواطنة (عرفة، 2015).

وتفعيل نشاط الإرشاد التربوي والنفسي يُسهم في إشراك الطلاب الجامعيين في الحوارات والمناقشات، وفي قضايا ومشكلات المجتمع، وفهم الموضوعات الاجتماعية والسياسية داخل الجامعة وخارجها، وإعدادهم

للتعامل مع التحديات التي تواجههم في الحياة، مما يُعزز من ثقتهم بأنفسهم ويطوّر من إحساسهم بالأمن المجتمعي وكذلك النفسي.

وثمة مسألة مهمة ينبغي التنويه إليها، هي ضرورة تبني القيادات الجامعة ما يُسمى بـــ (الاتجاه الوقائي التربوي) والذي لا يتحقق الا من خلال برامج الإرشـــاد التي تقدمها الجامعات، والذي يقصـــد به المناعة الذاتية المدافعة للعوامل المسببة لخروج السلوك البشري عن جادة الصواب، من خلال تعزيز ثقافة السلام والتسامح وادماجها في المناهج الدراسية الجامعية أو عبر النشاطات الثقافية، والفاعليات أو المحاضرات التوعوية، وهي من أكثر النماذج فاعلية على المدى الطويل في إحداث التحول الاجتماعي الإيجابي.

كما أن تفعيل برامج الإرشاد التربوي والنفسي داخل الجامعة يقوم على مراجعة الأوعية العلمية المتاحة للطلاب الجامعيين لتنقيتها من الأفكار الســـلبية التي تؤدي إلى الغلو والتطرف، وتوفير المراجع العلمية المناسبة لتنوير الشباب الجامعي بالانحرافات الفكرية والسلوكية المنتشرة في بعض المجتمعات وكيفية معالجتها ومناقشة ذلك بشكل حر وصريح، مع الانفتاح على آراء الشباب والتحاور معهم في تلك الأفكار وآثارها على اختراق أمنهم المجتمعي. ويُذكر كلاً من الصالح؛ والمولى (2022)، أن على إدارة الجامعة المتمثلة بقياداتها أن تقوم بحســـن اختيار عضـــو هيئة التدريس، من خلال معايير دقيقة، تكفل توافر الكفايات المعرفية والمهارية لديه، وتمتعه بمنهجية علمية في التفكير، وإيمانه بالوسطية والاعتدال؛ منهجاً وسلوكاً. إذ أن اختيار الهيئات التدريسية الكفؤة، والتي تتمتع بسمات شخصية صحية هو الضامن في بناء أمن نفسي واجتماعي سليم لدى الشباب الجامعي (الصالح؛ المولى، 2022).

ويجب التأكيد على أن تحقيق كل ما ورد يتوقف على مدى وضوح رؤية ورسالة وأهداف الجامعة التي يقع على قياداتها من عمداء ورؤساء أقسام مسؤولية تبنيها لتعزيز وترصين الأمن المجتمعي للشباب الجامعي، ومؤازرة مؤسسات المجتمع المحلي لبرامجها.

بالتالي، فإن دور القيادات الجامعية في تفعيل برامج الإرشاد التربوي والنفسي له بالغ الأهمية وعظيم الأثر، باعتبار أن الجامعة تتحمل عبئاً كبيراً في توجيه الشـــباب وتعديل أفكارهم وضـــمان ســـلامة معتقدهم، من خلال منظومتها للقيم الإنسانية والدينية والاجتماعية والأخلاقية، كما أنها تلعب أدواراً مهمة في تشكيل سلوك النشء بما تملكه من نظم وأساليب تربوية وما تتضمنه من كفايات متخصصة ومدربة، وهي المدخل الحقيقي والموضـــوعي المعني بتكوين القيم والمفاهيم الصـــحيحة للقضـــايا والاحتياجات الاجتماعية، لاســيما وأنها تمثل عقل المجتمع الواعي بمشــكلاته وحاجاته، وهي قائده الذي يدفعه ويدفع أبناءه نحو التنمية الشاملة، كما أنها تمثل قمة الهرم التعليمي، فهي مصنع الرجال ومنبع قيادات المجتمع

ناهيك عن كونها تتولى مهمة حماية الشـباب فكراً ووجداناً حيث تتشـكل كل تلك العوامل مجتمعة لتعزز الأمن المجتمعي.

المبحث الثالث: تصـــور مقترح لدعم دور القيادات الجامعية في تفعيل البرامج الإرشـــادية التربوية والنفسية في الجامعات الليبية لتحقيق الأمن المجتمعي

قدّم البحث تصـور مقترح لدعم دور القيادات الجامعية في تفعيل البرامج الإرشـادية التربوية والنفسـية في الجامعات الليبية لتحقيق الأمن المجتمعي من خلال نتائج البحث والتي اسفرت عن:

1. إن الأمن المجتمعي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بدور المؤسـســة الجامعية، فالجامعة لها دور فاعل في تعزيز القيم الاجتماعية لدى الطالب، والحد من السـلوك المنحرف المهدد للأمن المجتمعي بكافة اشكاله المتعددة، وتقع عليها مسؤولية تفعيل الإرشاد الطلابي خاصة وأنهم أكثر الفئات المستهدفة أو أكثر الفئات التي تكون عرضة للانسياق وراء الأفكار المضللة والسلوك المنحرف والعدواني.
2. إن دور القيادات الجامعية يكمن في تقديم برامج إرشـــادية تربوية يُمكن من خلالها تحصـــين الطلبة في مواجهة الغلو والعنف والأفكار المهددة للسـلم المجتمعي، خصـوصـاً أن بعضـاً من الطلبة قد يُعاني من فراغ فكري وثقافي ملحوظ، أو تم اســتغلال البعض من قبل عناصـــر استطاعت الوصـول إليهم، فوجدتهم أرضـاً خصـبة لتلقينهم كثيراً من المبادئ والمعتقدات الخاطئة، حتى أصبحوا أداة لترويع أفراد المجتمع وتهديد الأمن المجتمعي.
3. إن دور القيادات الجامعية في ضـــبط ذات المتعلمين وجعل الاســـتجابات تتوافق وتتلاءم مع المعايير الاجتماعية، والقيم والمثل والأخلاق وحتى على مستوى التوقعات يظهر من خلال تحديد السلوك السوي الذي يجب أن يسير عليه الفرد كمواطن صالح ويتبعه كفرد في مجتمع يسعى إلى تحقيق التكيف المجتمعي والتوافق النفســـي، خاصـــة مع غياب التعزيز والدعم الخارجي لأفراد المجتمع.
4. إن الواقع المعاصـــر كان أكثر وطأة على فئة المتعلمين الشـــباب، وهم في حاجة إلى جرعات معرفية، وإلى تفعيل البرامج الإرشادية والتوجيهية التي تُساعدهم على استبصـار طريق الصـواب لكي يحافظوا على أمنهم المجتمعي، ويكونوا قادرين على أداء أدوارهم ومســـؤولياتهم تجاه ذاتهم وتجاه الآخرين. ولا بد من القول أن المرحلة الجامعية تُمثل قمة الوعي والفهم والإدراك لهذه الفئة، إذ يتم تزويدهم بجرعات وقائية يُراعى فيها التأثير على حس الطالب وانتمائه الاجتماعي بما يدفعه إلى الالتزام والتمســـك بالنظم والتعليمات في كافة ســـلوكياته من خلال تفعيل البرامج

والأنشـــطة الفكرية والأكاديمية ذات المحتوي الغني والموجه والفاعل في إعدادهم للتعامل مع التحديات التي تواجههم.

تأسيساً على هذه النتائج وما ورد في الإطار النظري من حقائق حول أهمية الإرشاد التربوي والنفسي في تحقيق الأمن المجتمعي، وإيماناً بأن دور القيادات الجامعية برغم من أهميته – كما تم توضيحه – لازال في حاجة إلى دعم لتفعيل البرامج الإرشادية التي تحقق الأمن المجتمعي؛ لذا اتجهت الدراسة إلى وضع تصوراً مقترحاً لدعم دور القيادات الجامعية في ضوء متطلبات هذه الدراسة.

أولا/ الفلسفة التي يقوم عليها هذا التصور

يقوم هذا التصور على فلسفة أن التطوير، والتغيير سمة أساسية من سمات العصر، خاصة مع بروز عديد القضايا المعاصرة التي أوجبت القيام بأدوار مستجدة لمعالجة تلك القضايا، والقيادات الجامعية تتحمل المسؤولية المجتمعية من خلال أدوارهم، وباعتبارهم الفئة الممثلة لمؤسسات التعليم العالي بالمجتمع بحيث تكون هناك أدوار مستجدة في مساعدة الشباب الجامعي على ديمومة أمنهم النفسي والمجتمعي من خلال تفعيل البرامج والأنشـــطة الفكرية والأكاديمية ذات المحتوي الغني والموجه والفاعل في إعدادهم للتعامل مع التحديات التي تواجههم، وتعزز من كبح ومحاربة كل ما يُهدد الأمن والسلم المجتمعي.

ثانياً/ منطلقات التصور المقترح

- أهمية المرحلة الجامعية للطلبة لتدعيم وتقويم شخصيتهم في الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية التي تساعدهم على تحقيق متطلبات الأمن المجتمعي.
- مسؤوليات القيادات الجامعية في أخذ زمام المبادرة في التصدي لمظاهر الانحراف الفكري، والسلوكي المهددة للسلم المجتمعي، والعمل على دراستها وتحليلها وتقييمها ووضع الحلول المعالجة لها.
- دور الجامعة ممثلة في قياداتها في مســـاعدة الطلبة على مواكبة تطورات عصـــر العولمة وتوظيف معطياته من خلال فلترة هذا التطور والأخذ منه ما يتماشـــى مع عقيدتنا وقيمنا ومعاييرنا الاجتماعية، وترك كل ما يطمس الهوية الثقافية والإسلامية.

ثالثاً/ مرتكزات بناء التصور المقترح

يُقصد بمرتكزات التصور المقترح تلك الأبعاد الأساسية التي تستند إليها القيادات الجامعية في تفعيل البرامج الإرشادية لتحقيق متطلبات الأمن المجتمعي وهي:

- **البعد الأخلاقي والقيمي:** وهو يفرض على أدوار القيادات الجامعية البث في مختلف أنواع القيم، والتصدي لأي سلوك خارج المنظومة الأخلاقية والتي تتنافى مع ثقافة المجتمع وتؤذي إلى انحراف أفراده.

▪ **البعد المجتمعي:** ويتمثل في مسؤولية القيادات الجامعية كونهم يُديرون مؤسسة تعليمية مجتمعية أن يتحملوا أعباء خدمة المجتمع ومواجهة مشكلاته ورصد ومعالجة ما يُعانيه من تحديات فكرية وعقائدية.

▪ **البعد التربوي:** وهنا يظهر دور برامج التوجيه والإرشاد والتي تعمل على تزويد الطالب بالمعارف والمهارات والقيم والاتجاهات اللازمة لفهم الحاضر واستشراف المستقل، من أجل الوصول إلى الاتجاه الوقائي التربوي الذي يلعب دوراً كبيراً في إحداث التحول الاجتماعي الإيجابي.

▪ **البعد العقلي:** ويتمثل في دور القيادات الجامعية من خلال المناهج والمقررات المقدمة في إنتاج العقل الفكري الناقد، وطرح الأفكار المعالجة للقضايا التي تُمثل خطراً حقيقياً على سلامة المجتمع.

▪ **البعد التكنولوجي:** في ظل الثورة الهائلة في مجال الاتصالات وهيمنة العولمة يحتاج طلبة الجامعات إلى التوجيه والإرشاد في الحد من التعامل مع وسائل الاتصالات بأدواتها المختلفة والوقاية من أضرارها، ومواجهة مظاهر الانحراف الفكري والمجتمعي.

رابعاً/ الأدوار القيادية في هذا التصور المقترح

تنقسم أدوار القيادات الجامعية الهادفة لتفعيل البرامج الإرشادية التربوية والنفسية المحققة لمتطلبات الأمن المجتمعي في هذا التصور المقترح إلى:

▪ **الدور التوجيهي Directing Role:** ويتمثل في المقدرة على تحقيق الملاءمة بين أفكار وتطلعات الطلبة الجامعيين، ومنظومة القيم الأخلاقية والدينية والمجتمعية عبر الأنشطة المختلفة بهدف تعزيز مبادئ الأمن المجتمعي والمسؤولية الوطنية.

▪ **الدور التربوي Educational Role:** هو التصدي للأفكار غير المرغوبة التي تمس بأمن ومبادئ وقيم المجتمع من خلال البرامج الإرشادية المتنوعة بهدف تعميق شعور الانتماء، وابراز الخصوصية الثقافية والفكرية وتعميقها في الهوية الوطنية للطالب.

▪ **الدور الوقائي Protective Role:** ويتمثل في اتخاذ التدابير الوقائية من شأنها الحيلولة دون الانحدار أو الخروج عن قواعد الضبط الاجتماعي ومعاييره، ومبادئه، ومواجهة الانحرافات الفكرية من خلال العمل على بناء شخصية الطالب وصقلها بما يتوافق مع القيم الاجتماعية والأخلاقية.

▪ **الدور العلاجي Therapeutic Role:** وهو المساعدة في الحد من الآثار السيئة الناتجة عن المشاكل التربوية والاجتماعية والنفسية، واتخاذ السبل السليمة لمعالجة الأفكار والسلوكيات المنحرفة.

خامساً/ الإجراءات التنفيذية للتصور المقترح

يعتمد التصور المقترح على مجموعة من الإجراءات التي تحددها الأدوار المستجدة للقيادات الجامعية سواء أكانت (توجيهية_ تربوية_وقائية_ علاجية) لتفعيل البرامج الأرشادية التربوية والنفسية المحققة لمتطلبات الأمن المجتمعي والتي يُمكن توضيحها في الجدول الآتي:

جدول (1) الإجراءات التنفيذية للتصور المقترح وفق الدور

الدور	الهدف	الاجراءات التنفيذية
توجيهي	تعزيز مبادئ الأمن المجتمعي والمسؤولية الوطنية	• عقد ورش عمل لأعضاء الهيئة التدريسية والطلبة لمناقشة قضايا الأمن المجتمعي المعاصرة والمسؤولية الوطنية. • بناء موقع الكتروني يتولى إدارته أكاديميون وعلماء في الفقه والشريعة للرد على الاستفسارات التي يقدمها الطلبة حول ما يواجهون من قضايا. • تهيئة بيئة تعليمية آمنة من خلال دعم الانشطة التي تسمح للطلبة بالمشاركة الحرة والتعبير عن آرائهم. • إثارة التساؤلات أمام الطلبة للكشف عن مدى وعيهم وفهمهم لحقائق الأمور، ولمبادئ الدين الإسلامي الصحيح. • توجيه الطلبة لإعداد اللوحات الإعلانية التوعوية الارشادية المناهضة للفكر والسلوك المنحرف. • المشاركة في الأنشطة المجتمعية والاحتفالات الوطنية لتعزيز الهوية الثقافية.

الدور	الهدف	الاجراءات التنفيذية
تربوي	◄ إبراز مبادئ الاسلام، والفكر الوسطي المعتدل لدى الطالب من مصادره الشرعية المعتبرة ◄ تعميق شعور الانتماء والحفاظ على موروثات الوطن وقيمه	• ربط المتطلبات البحثية من الطلبة بقضايا الأمن المجتمعي. • توجيه الطلبة نحو حضور الندوات والمحاضرات المتعلقة بالأمن المجتمعي.

	الحضـــارية، والمحافظة على مقدراته وممتلكاته. ◄ ابراز خصوصيتنا الثقافية والفكرية وتعميقها في الهوية الوطنية ودورها في حفظ البناء الاجتماعي.	• طرح القضايا المهددة للسلم الاجتماعي وتبيان خطورتها في أعمال الفتنة الضـــالة في المجتمع مع التركيز على أهمية الاخلاص للوطن والحفاظ على استقراره. • توضيح سلبية مظاهر التعصب والغلو والنظرة الجزئية. • تعريف الطالب بحقوقهم ووجباتهم نحو مجتمعهم.
وقائي	◄ بناء شخصية الطالب وصقلها بما يتوافق مع القيم الاجتماعية والأخلاقية ◄ اكتساب الطالب سلوكيات ومهارات منهجية وغير منهجية تُساعدهم على مواجهة الانحرافات الفكرية وكيفية التعامل معها من خلال منطلق علمي وشخصية واعية. ◄ تنمية التفكير الناقد لدى الطلبة ليتمكنوا من التمييز بين الأفكار الصحيحة من غيرها، وعدم قبول ما يتلى عليهم من برامج أو طروحات من قبل بعض الجهات الا بعد فحصها ونقدها وتفكيكها. ◄ تكوين قدرات نقدية عند التعامل مع البيانات والبرامج والمواقع على شبكات الأنترنت وتقدير آرائهم، ووجهات نظرهم دون تسفيه أو مصادرة أو فرض آراء وأفكار على الطالب.	• ادخال برامج وانشطة ثقافية معاصرة الى المناهج الجامعية، يختارها الطالب وفق ميوله واتجاهاته، لغرض تنمية قدراته الإبداعية، واحتضانها ومتابعة تطويرها عبر سنين الدراسة الجامعية. • اجراء حوارات بين الطلبة واساتذتهم، وبين الطلبة أنفسهم حول أي المناهج أفضل في التعامل مع الكم المعرفي والثقافي العقدي، هل الغلو؟ أم الوسطية؟ أم التحليل؟ وذلك بالرجوع الى الأصول ومناقشتها بعقل مفتوح لأجل تعزيز أمنهم الفكري. • اتباع أساليب تثري مقدرات الطلبة في حل المشكلات التي تواجههم بطرق رشيدة وعقلانية. • وضع الطلبة أمام مواقف تنمي مقدراتهم حول التفكير الناقد والتحليل المنطقي. • العمل على تدريب الطلبة على كفية الحصول على المعلومات الموثوقة والسليمة. • عقد الجامعة للعديد من المؤتمرات واللقاءات والندوات التي تثري فكر الطالب وتوضح الانحرافات الفكرية التي قد يتعرض لها بعض الطالب وكيفية الحماية منها.
الدور	**الهدف**	**الاجراءات التنفيذية**
		• ملاحظة سلوك الطلبة للكشف عن حالات الانحراف الفكري والسلوكي. • اتخاذ السبل السليمة لمعالجة الأفكار والسلوكيات المنحرفة لدى بعض الطلبة.

علاجي	◄ تفعيل دور مركز العلاج الاجتماعي والنفسي لحل المشكلات العاطفية والنفسية للطلبة. ◄ السعي نحو تقديم البرامج الأكاديمية والمهنية التي تمكن الخريجين من إيجاد فرص عمل تنافسية لهم في سوق العمل بعد تخرجهم. ◄ العمل على تحقيق مبدأ "جودة الحياة الجامعية".	● استخدام التعليم التعاوني لترسيخ أهمية الجماعة وعدم الانشقاق عنها لدى الطلبة. ● دمج الطلبة المنحرفين وتحفيزهم على العمل الجماعي وممارسة الانشطة الطلابية التي تهدف الى صيانة الثقافة المجتمعية والفكر الاسلامي الاصيل الذي يسود المجتمع ويحافظ على كيانه. ● تنمية ميول الشباب الجامعي نحو العمل التطوعي من خلال تعزيز الممارسات الميدانية في البيئة المحلية، وتوفير برامج خدمة المجتمع، وتشجيع الانخراط بفرق العمل التطوعي الإنساني داخل الجامعة وخارجها بهدف تنمية التعاطف الوجداني لديهم إزاء الازمات التي قد يتعرض لها الوطن وافراد المجتمع. ● توفير كافة المستلزمات والبنية التحتية المتطورة، وتفعيل الإدارة الجامعية الالكترونية لتسهيل حصول الطالب على الحقائق والمعلومة الصحيحة بسهولة ويسر، ومتابعة امر الدراسة الكترونياً. ● متابعة التحصيل العلمي للطلبة، ومساعدة المتأخرين علمياً على تجاوز فشلهم من خلال برامج التعلم من اجل التمكن. ● العمل على تلبية احتياجات الطلبة ومتطلباتهم التي يرغبون بتوفيرها لهم، سواء المساعدات المادية او القروض المالية او توفير المسكن الداخلي اللائق.

سادساً/ مرحلة التنفيذ والمتابعة

تهدف هذه المرحلة التأكد من تحقيق كافة الأهداف التي يسعى إليها التصور وفق السياسات المرسومة له. ووفق الإجراءات التنفيذية المقترحة، كما تتضمن هذه المرحلة مراقبة أداء الإجراءات التنفيذية ومتابعة كفاءة الأداء من خلال وضع مؤشرات للأداء لكل الأهداف وتحديد النتائج المتوقعة لكل مؤشر من مؤشرات الأداء لمقارنتها مع النتائج، وتحديد فجوات الأداء ووضع استراتيجيات وخطط للتعامل معها للتقليل من الفجوة بين الأداء الفعلي والمستهدف.

ولتحديد درجة ملاءمة التصور المقترح في دعم دور القيادات الجامعية لتفعيل البرامج الإرشادية لتحقيق الأمن المجتمعي من وجهة نظر أصحاب الاختصاص، تم عرض التصور المقترح بصورته الأولية على

مجموعة من الخبراء والاختصاصيين من أساتذة بعض الجامعات العربية في مجالات العلوم التربوية، للتأكد من درجة ملاءمة التصور المقترح من وجهة نظرهم. وقد قام المحكمون باقتراح التعديلات اللازمة، والتي اشتملت في معظمها على التعديلات اللغوية، إذ جاءت درجة ملاءمة التصور ودرجة وضوحه وواقعيته وشموله عالية عند معظم السادة المحكمين.

التوصيات

- ضرورة تشجيع القيادات الجامعية على لعب دور أكبر فيما يتعلق ببرامج الإرشاد التربوي والنفسي لغرس مفاهيم الأمن المجتمعي، من خلال إنشاء مركز للاستشارات والتوجيه والإرشاد يتبع الجامعة مهمته تقديم الدعم لصقل شخصية الطالب وإعداده ليكون مواطناً صالحاً لمجتمعه.
- التأهيل والتدريب المستمر، وعقد ورش عمل ولقاءات للقيادات الجامعية؛ للاطلاع على كل ما يستجد في مجال الأمن المجتمعي.
- تعميق الشراكة المجتمعية بين المؤسسة الجامعية والمؤسسات المجتمعية الأخرى بمناقشة المشكلات التي تواجه الأمن والسلم المجتمعي.
- التعاون بين المؤسسات التربوية والاجتماعية والإعلامية لترسيخ ثقافة الأمن في نفوس الطلبة وتربيتهم تربية إسلامية صالحة لتحقيق الطمأنينة والاستقرار في المجتمع.
- دراسة الظواهر الاجتماعية السلبية، والنفاذ إلى أسبابها، ووضع الحلول الناجحة لها.
- إنشاء هيئة من القيادات الأكاديمية تتحمل مسؤولية التخطيط للأمن المجتمعي عبر برامج الإرشاد النفسي والتربوي، ووضع الوسائل وتحديد سُبل تحقيقها تضم ممثلين عن الأجهزة الأمنية داخل الجامعة، ومختصي الشريعة، والاخصائيين، في علم النفس والتربية بالإضافة إلى علم الاجتماع.

المراجع

- إبراهيم، فاضل (2018). **دور المؤسسات التعليمية الجامعية في تعزيز الأمن الاجتماعي لدى الشباب**. متاح على https://www.researchgate.net تاريخ الدخول 2023/8/14م
- براهيمي، صباح؛ ساعي، حياة (2021). المشاركة المجتمعية للشباب المتطوع في تعزيز الامن المجتمعي دراسة ميدانية لعينة من الطلبة الجامعيين المتطوعين من جامعة باتنة **مجلة السياسة العالمية**، 5(2)، 291 – 308.
- بلعج، طارق (2017). الأسس النفسية للأمن المجتمعي، **مجلة الدراسات المالية والمصرفية**، 25 (2)، 1-2.
- السويدي، جابر (2016). دور البرامج الوقائية في المحافظة على الأمن الاجتماعي بالإمارات. **مجلة علم التربية**، (55)، 5-11.

- الصالح، محمد؛ المولى، آمال، (2022). دور الإدارة الجامعية في تحقيق الأمن الفكري للطالب: دراسة تحليلية على شرائح من المجتمع الجامعي. **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية**، 2 (28)، 498 – 529.
- الصبحيين، عيد؛ الرصاعي، محمد (2018). دور المدرسة ومناهج التعليم في تحقيق الأمن المجتمعي من وجهة نظر القادة التربويين في الاردن. **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، 45 (4)، 19 – 203.
- العابدين، زين؛ عبدالهادي، فاطمة (2020). دور المؤسسات التربوية والتعليمية في تعزيز الأمن المجتمعي من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية: دراسة ميدانية للمدارس والجامعات في العاصمة عمان، **مجلة دراسات العلوم التربوية**، 47 (2)، 140– 155.
- عباس، هند أشرف (2017). تحديات الأمن الاجتماعي داخلياً وخارجياً. **مجلة كلية التربية جامعة أسيوط**، (45)، 43– 60.
- عبدالصمد، عادل (2019). **دور المؤسسات في تحقيق الأمن الاجتماعي**، متاح على https://www.politics-dz.com/ تاريخ الدخول 2023/7/10م.
- عرفة، منار محمد (2015). **تصور مقترح لتفعيل دور الجامعات في تعزيز الامن الفكري لدى الطلبة**. رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الاردنية.

A Proposed Vision To Support The Role Of University Leaders In Activating Educational And Counseling Programs In Libyan Universities To Achieve Community Security

Fatma Abdel Hamed Almbaqa

Classroom Teacher Department, College Of Education, Asmariya University, Libya

hayanoor09@gmail.com

Abstract:

The research aims to propose a vision in accordance with the researcher's vision that will hopefully contribute to strengthening and supporting the role of university leaders in activating educational and guidance programs in Libyan universities to achieve community security, given the importance of the effective role these programs play in strengthening the elements of community cohesion among students And intellectual development related to guidance in a way that preserves social norms and values and is directed towards strengthening belonging and identity, preserving the unity and cohesion of society, and combating and reducing deviant behavior, and everything that threatens

community peace and security. The current research is based on an analysis of educational literature that discussed the roles of educational leaders in achieving community security through... The descriptive analytical developmental approach, in light of the study's questions and objectives. The research presents a set of recommendations, the most important of which is the need to establish a body of academic leaders that bears responsibility for planning community security through psychological and educational counseling programs, and to develop means and determine ways to achieve them. It includes representatives of the security services within the university, Sharia specialists, and specialists in psychology and education, in addition to sociology.

Keywords:(community security, roles of educational leaders, educational guidance programs)